

تطور مسيرة التعليم على مدار 26 عاما نجاحات مقدره في تحقيق الإنتشار العادل للمؤسسات التعليمية



لا شك أن التعليم هو أساس التطور والرقي، وهو الدعامة الأساسية لضمان الحرية وحقوق الإنسان. إذ يمثل التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، ولا يمكن للإنسان الوصول إلى حقوقه الأساسية الأخرى، إلا إذا تسلح بالعلم، وحصل على خدمات تعليمية مناسبة. وانطلاقاً من إدراك الحكومة الإرترية لهذه الحقائق، وضعت هذه المهمة في مقدمة أولوياتها، وقد بدأ هذا الإهتمام مبكراً في مرحلة الكفاح المسلح، وكانت لهذه الجهود نتائج مهمة في ترسيخ أسس التعليم. لذا فإن الإنطلاق في مسيرة التعليم بعد إنجاز التحرير، كان يقوم على أسس متينة. وبالتالي حققت الجهود التي بذلت على مدار 26 عاما الماضية نتائج طيبة، وزاد عدد الطلاب بنسبة 400% ووفق هذا التقدم كذلك كان مستوى انتشار المؤسسات التعليمية. وتطلعات المرحلة الراهنة للإرتقاء بالتعليم كيفاً ونوعاً.

وللتعرف على مدى تطور العملية التعليمية والتحديات التي تواجهها، أجرت وسائل الإعلام المحلية مقابلة مع كل من وزير التعليم السيد/ سمري رؤسوم، ومدير مؤسسات التعليم العالي والبحوث الدكتور/ هيلي محظون، حول تطور العملية التعليمية

في الأعوام الـ 26 عاما الماضية. وفي هذا الجزء نتناول القسم الأول من الحوار الذي جرى معهما. نتمنى لكم قراءة ممتعة.

محمد علي حميدة

تطور مسيرة التعليم في إرتريا

وفي هذا يقول معالي وزير التعليم السيد/ سمري رؤسوم. بذلت جهود كبيرة من أجل تطوير الحقل التعليمي، وهذا الجهد بالنظر إلى مسيرة التعليم في هذا البلد والتي كانت قد اعيقت لفترات طويلة بسبب ممارسات الإحتلال، وعليه كانت البداية من لا شيء، سواء في إعداد المناهج، ووسائل التعليم، والمعلمين، وغيرها من متطلبات التعليم، وهذه مهام كبيرة، كنا ندرك صعوبتها منذ البداية. إلا أن الحكومة الإرترية أعطت لهذه المهمة الأولوية القصوى. وانطلقت استنادا الى تجاربها الثرة إبان الكفاح المسلح في هذ المجال، مع مضاعفة الجهد. لذا لم توجه عملية الإنطلاق أي تباطؤ. بدأت الدراسة، وهيئت كل المتطلبات قدر الإمكان. وأخذت العملية تشهد تطورا من حين لآخر. وإن كان الأمر دون مستوى الطموح، إلا أن الجهود متواصلة لتحقيق تلك التطلعات.

وأضاف سيادته، إن عملية التعليم في إرتريا ومنذ انطلاقتها قامت على رؤى وسياسات تعليمية واضحة. إذ أن الرؤى لا تتوقف عند المفاهيم العامة والتي مفادها أن التعليم حق طبيعي للإنسان، بل تأخذ في الإعتبار مستوى التضحيات التي قدمها الشعب الإرتري، وبالتالي تستدعي الإلتزام بمبدأ ضمان المشاركة والإنتشار العادل وتوزيع الفرص لكل المواطنين. وقد رسمت السياسة التعليمية وفق هذه الرؤى والمفاهيم. حيث أن السياسة التعليمية كانت واضحة الأهداف، والتي يركز عليها كمبادئ اساسية. من ذلك العمل على ضمان انتشار يؤمن مشاركة عادلة للجميع وبالتالي تحقيق العدالة الإجتماعية. كذلك ضمان جودة نوعية التعليم، بالإضافة الى مؤامته لبرامج التنمية والإعمار الوطني. لم تتوقف أهداف السياسة التعليمية عند هذا الحد، بل أخذت في الإعتبار أهمية التعليم في ترسيخ أسس الوحدة الوطنية وحمايتها، والهوية الوطنية الموحدة، والعدالة الإجتماعية، ونشر الوعي بين افراد المجتمع، وبناء مجتمع يركز على المعارف والابتكارات تؤهله للتنافس. وضمان الرخاء الإقتصادي والإزدهار.

التكافؤ في الفرص

ووفقا لهذه الرؤى انتشرت المؤسسات التعليمية في مختلف أرجاء الوطن، ومعها النظام التعليمي. وأصبحت الفرص متاحة حتى في المناطق النائية. انطلاقا من مبدأ ضمان تساوي الجميع في الفرص، بين الجنسين. بحيث يكون للإناث مشاركة تامة في الحقل التعليمي.

وإذا كانت إرتريا تتكون من 9 قوميات، فمن المهم أن تحصل كل القوميات على الفرص التعليمية بشكل متساوي، لذا بذلت جهود جبارة في هذا الجانب حتى يحصل الجميع على تلك الفرص. وإذا كانت بعض المناطق قد حصلت في مرحلة الإستعمار على نسبة من التعليم، في حين حرمت منه مناطق أخرى، فالمهمة أمامنا هي كيف يمكن الحاق تلك المناطق بركب من سبقهم في الجانب التعليمي. وقد انصبت الجهود على مدار الـ 26 الماضية، لإنجاز هذه الأهداف والمبادئ التي قامت عليها السياسة التعليمية في إرتريا.

وأوضح سيادته أنه وعلى الرغم من الإنجازات والتطور القائم في العملية التعليمية، فهناك الكثير من القصور، والنواقص التي يتطلب استكمالها، ومشاكل ينبغي حلها، وتحديات علينا مواجهتها. من تلك التحديات نجد أن المنهج التعليمي ينبغي ان يشهد تجديدا وتنقيحا من فترة لأخرى بما يتلاءم والتطورات. كذلك عملية إعداد المعلمين تأتي في مقدمة التحديات التي تواجه وزارة التعليم. فهذه جوانب نعمل للوصول اليها. وما وصلنا اليه حتى هذه اللحظة من تطور تعليمي، يمثل جزءا مما هو مطلوب، ولا بد من بذل المزيد حتى يكتمل.

واقع مؤسسات التعليم العالي

وفي هذا يقول مدير مؤسسات التعليم العالي والبحوث الدكتور/ هيلي محظون، إن واقع المؤسسات التعليمية

العليا بشكل عام يرتبط بمدى فاعلية الجهود المبذولة لتطوير العملية التعليمية ونشرها. فالطالب الذي يلتحق بالكلية، هو ذات الطالب الذي يرتقي من مدارس التعليم الأساس الموجودة. وإذا كانت مؤسسات التعليم عند انطلاق هذه المدارس بعد تحقيق التحرر الكامل، محصورة في جامعة أسمرأ الوحيدة، وكان بها عدد محدود من الطلاب. لكن وبعد اتساع مساحات انتشار التعليم، وتزايد الأعداد المشاركة في الحقل التعليمي يوما اثر آخر. و تضاعف عدد ال?لاب?الملتحقين بالدراسات العليا، أصبح من الضروري إقامة المزيد من مؤسسات التعليم العالي والكلية المختلفة. وبالتالي بدأ تدشين مؤسسات التعليم العالي في مختلف المناطق، وزيادة أعدادها في كل وقت. حيث نجد اليوم 9 كليات علمية متنوعة، تستوعب نحو 12 ألف طالب، يتأهلون بمستوى الدبلوم والبيكالوريوس. كما يوجد فيها نحو 700 معلم، منهم 200 معلم أجنبي. من الطبيعي في بداية الأمر، يكون التركيز على التوسع في نشر المؤسسات الذي يبدو ملحا. لكن وبعد مرور وقت وعبر مضاعفة الجهد، أمكن الوصول الى المستوى الذي نحن فيه، وصلنا مرحلة تجعلك?تفكر بجد أكثر مما مضى الى التركيز على جودة التعليم وتحسين نوعيته. وإذا كنت ترغب بالتقدم في هذا الإتجاه. لا بد من التعرف على احتياجاتك الضرورية، وبالتالي فإن نوعية المناهج التي تدرس في هذه الكليات لا بد ان تكون مدفوعة بالحاجة. وهذا يتطلب بدء تحسين جودة التعليم من مراحل الدراسة الأولى. لان الكليات سوف تستقبل هذا الطالب الذي يعتمد على ما تلقاه من اساس تعليمي. كما ان مؤسسات التعليم العالي التي تعد نفسها عليها تحسين أدائها ومحتواها، من خلال معرفة الإحتياجات، وإعداد المنهج الملائم لهذا التأهيل. وفي هذا أيضا لا ب? من تأهيل الكادر الذي يتحمل مسؤولية تنفيذ المهمة. كما يتطلب الأمر بنى تحتية قوية. وعندما نتحدث عن معلم، لا بد من إيجاد كادر مؤهل، ومن المهم ان تتمكن من اعداد هذا الكادر ذاتيا. لذا فإن البرامج وكما هو معلوم، تركز على عدة نقاط. وهذا يتطلب وقتا واستثمارا، وجهدا خاصا. وفي حال ما إذا تحقق هذا الإنجاز فسيكون بشارة ومفخرة في ذات الوقت.

التعليم المهني

وعن واقع التعليم المهني يقول معالي وزير التعليم السيد/ سمري رؤسوم، كانت فكرة التوسع في التعليم الأكاديمي قائمة مسبقا، لكن وبعد أن تم التمكن من بلورة الفكرة، يأتي التوجه لتطبيق خطة تطوير التعليم المهني، والتي كانت ضمن التفكير وفي دائرة البحث والتدقيق. وبالتالي فإن التعليم المهني سيحتل حيزا من الإهتمام، في هذه المرحلة. ولدينا في هذا الإتجاه خارطة طريق نهدي بها، وهو ان الطلاب وأثناء مواصلتهم الدراسة، لا بد من التعرف على الوجهة التي يمكن ان يتجه اليها هؤلاء الطلاب في مسيرة حياتهم، ومن ثم يمكن توجيه تلك المؤسس?ت المهنية. وهذا ما يجري دراسته والإطلاع عليه. وبالتالي التعرف على ميول الطلاب حتى في المراحل المتوسطة، وفي أي مهنة يمكن أن يلتحق الطالب. وكذلك في المرحلة الثانوية. وهذا يتطلب المزيد من المتابعة والدراسة. وتوفير دراسة مهنية يمكن أن يستفيد منها الدارس في حياته المعيشية. لذا فإن العملية التعليمية سوف تسير في المستقبل وفق المتطلبات، ومن خلال هذا التوجه، ستكون الدراسات أكثر عمقا، وتتضح المتطلبات، وانطلاقا من هذه النتائج يتم توجيه العملية التعليمية. وهذا ما يمهد لتحقيق المزيد من تطور التأهيل المهني. والإرتقاء بم?تواه إلى أعلى مستوى، الدبلوم والبيكالوريوس، وما فوق.

تباين مستويات نجاح الطلاب في امتحانات الشهادة المتوسطة والثانوية

وعن المستويات المتباينة في نتائج امتحانات الشهادة المتوسطة والثانوية، يقول معالي وزير التعليم السيد/ سمري رؤسوم، لم تكن درجات نتائج الطلاب في امتحان الشهادة المتوسطة أو الثانوية، متساوية، وذلك نسبة لتباين امكانات المدارس التي يدرسون بها، بالإضافة الى ذلك لا يمكننا القول بأن وسائل التعليم التي تم اعدادها سواء في المدن أو القرى كانت كاملة بالشكل المطلوب. وبالتالي فإن نشر معلمين على مستويات متقاربة في جميع أرجاء الوطن يمثل تحديا كبيرا، وهناك جهد متواصل لتحقيق ذلك. ولا بد من مواجهة هذا

الإشكال وحله. كما أن الأسباب الأساسية لهذا التباين في المستويات، تعود بالأساس إلى اختلاف الفرص بين المستويين. لذا من المهم أن يتساوى الجميع في الفرص المتاحة، لاسيما في إعداد المعلمين، لأن النقص في الكادر المؤهل يؤدي الى خلل كبير. وسوف تتخذ الخطوات المطلوبة لتصحيح الوضع، وفقا لنتائج الدراسات التي أجريت في تحديد مستويات النقص وجوانب الضعف.

مواعاة نشاط مؤسسات التعليم العالي مع برامج التنمية والإعمار

وفي هذا يقول مدير مؤسسات التعليم العالي والبحوث الدكتور/ هيلي محظون، على الرغم من أن ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي، من دروس متنوعة، له ارتباط وثيق بمرامي تدشين هذه المؤسسات، ولم يكن للتدشين علاقة بشكل مباشر مع برامج التنمية. إلا ان هذا التأهيل كان له أثر ايجابي وهام في انجاح مشاريع وبرامج التنمية. وكما هو معلوم فإن أي بلد يقوم بتحديد اولوياته في مجال التنمية والإعمار، وأن هذه المؤسسات التعليمية تأتي ضمن تلك الأولويات، ولا بد من أن تسيير تلك الأولويات بشكل متوازي ويحقق التكامل، وهذا ما يتطلب المزيد من التجديد والتعديل. حتى تسيير كل البرامج بخطى منسقة، وإعداد منهج يتلاءم وهذا الواقع. وإيجاد الكادر الذي يؤدي هذه المهمة من المعلمين. وإعداد البنى التحتية التي تتطلبها مهمة تعزيز الطبيعة العملية والتطبيقية لتلك الدروس. وهناك برامج وخطط تم إعدادها تشمل كل الكليات من أجل إنجاز الجوانب العملية في المؤسسات البحثية المختلفة. كما يتم تقييم انتاج تلك المؤسسات، من خلال التعاون مع مختلف الوزارات وجهات العلميه التي تستفيد من ثمار تلك الكليات. وبالتالي التعرف على جوانب النقص والضعف، ومن ثم وضع خطة عملية لتجاوز المرحلة. وسوف تكون عملية إعداد المعلم الكفوء في تخصصه هي الإنطلاقة في عام 2018م

وأشار إلى أن الدراسة مافوق الجامعة، لها أيضا إرتباط بمستوى المؤهلات التي حصل عليها الدارس قبل التخرج. فإذا كان لديك طلاب لهم أساس علمي متين، يمكن أن تحقق تقدم في مجال الدراسة ما فوق الجامعة. وإذا ما نظرنا إلى مؤسسات التعليم العالي، فإن مسيرتها لا تزال حديثة، وأن الدارسين فيها يمثلون ثمرة السياسة التعليمية على مدار الأعوام الـ 26 الماضية. وأنه لا يمكن الحديث عما بعد التخرج إذا لم تكن لديك أرضية صلبة، وأساس متين، فمن الصعب التقدم إلى الأمام. وهذا الأمر يتطلب إلى المزيد من الجهد، والمزيد من الإستثمار، وكذلك الوقت.

التعليم الأكاديمي والديني

وفيما يخص الجمع بين التعليم الأكاديمي والديني يقول وزير التعليم السيد/ سمري رؤسوم، تعتبر السياسة التعليمية للحكومة الإرترية، فيما يخص التعليم الأكاديمي والتعليم الديني، سياسة واضحة، حيث قامت الحكومة وبهدف المزيد من الإيضاح بإجراء دراسة واسعة بالتعاون مع الجهات المعنية. ونظمت لقات في كيفية تنفيذ تلك السياسية مع مختلف الجهات، في عام 2006/2005م وهو أن المؤسسات الدينية، تختص بالتعليم الديني. وهذا أمر واضح، ولا يمكن خلط التعليم العام بالتعليم الديني في مؤسسة واحدة. وهذه السياسة معلنة، وقد صدر مرسوم فيما يخص هذه الجانب، رقم 1995/73 وقدتمت مناقشة تطبيقه مع القيادات الدينية حينها، وتم بالفعل التفاهم التام. لكن عملية التنفيذ قد تأخرت لأسباب عدة، وفي هذا تشعر بأن هناك نوع من الإهمال في بعض الأشياء.

أما فيما يخص المؤسسات التعليمية الخاصة، فيوضح سيادته، بأن إرتريا تعتبر احدى الدول التي تتبنى سياسة مجانية التعليم، وذلك أخذا في الاعتبار أن الشعب الإرتري ضحى بالغالي والنفيس، وأنه في بداية الطريق لإعمار وطنه، فكان لا بد من تمليكه سلاح العلم والمعرفة، حتى يتمكن من النهوض بواجبه. لذا فإن عملية تعزيز المؤسسات التعليمية الرسمية، تتم بشكل مضطرد، مع تراكم التجارب والخبرات. ومن خلال تعزيز

هذه المؤسسات فقط يمكن تطوير العملية التعليمية في أي بلد. وبالتالي فإن الجهد منصب في هذا الإتجاه. بالطبع هناك مؤسسات خاصة كانت تعمل من قبل، وهناك بعض المؤسسات التي لحقت بالركب، كما ان البعض من حاجيات تلك المدارس تغطيها وزارة التعليم، في حين تغطي تلك المدارس البعض الآخر. بشكل عام فإن أعداد هذه المدارس في حد ذاتها قليلة جداً، والحكومة الإرترية ترى أهمية إجراء دراسة معمقة حولها حتى تحتل مكانتها وتلعب دورها المطلوب. وبالتالي فإن الجهود متواصلة لبحث ودراسة هذا الجانب بشكل متعمق.

وعن الدراسات العليا والتحويلات التي تطرأ هنا وهناك. يشير الدكتور/ محظون، إلى أن برامج الدراسات العليا لا تزال في مرحلة الإنتقالية، لذا فإننا بحاجة إلى وقفة لتقييم المسيرة، في كل قسم من أقسام الدراسات العليا، ومن ثم وضع الخطط المستقبلية. ولدينا رؤية عند اكمال أي دارس مرحلة دراسية معينة في التعليم العالي، ينبغي دخوله الى الساحة العملية، وتنفيذ ما تلقاه من تأهيل على أرض الواقع. وبعد فترة من العمل يمكن أن يلتحق بمرحلة دراسية أخرى. ليس هذا وحسب، بل ايضا مسألة العمر، وأي الأعمار التي يمكن ان تكون لها الأولوية. وهذا بالطبع يحتاج الى دراسة وتقييم لكل نوع على حدة. وبالتالي قد نجد من الضرورة ضبط الحركة ومراجعتها، في بعض الأقسام حتى تتجلى الأولويات بشكل علمي.

وحول أسباب تأخر الدراسة في كليتي التجارة والاقتصاد والآداب والعلوم الاجتماعية عن وقتها المحدد هذا العام، قال الدكتور/ هيلي محظون، بأنه تقرر قبل عامين ضم كلية التجارة والاقتصاد الموجودة في حلطي إلى كلية الآداب والعلوم الاجتماعية في عدي قبيح، إلا أن تأخر برنامج صيانة البنى التحتية هناك أدى الى تأخير تنفيذ البرنامج مؤقتاً. وعليه ستبدأ الكليتان الدراسة في شهر يناير القادم.